كما صله وليس لقايل ان يقول انحرف على راي الكوفيين فانهم يجيزون
تقديم الفاعل لان المحاسن على الاجماع على عدم جواز تقديم القايم مقام الفاعل
اذا كان جارا ومجرورا فليس هو نظير قوله غير المغضوب عليهم فحينيذ يكون
القايم مقام الفاعل الضمير المستكن العايد على كل او على القاني قوله
مرحا العامة على فتح الراء وفيه اوجه احدها انه مصدر واقع موقع الحال
اي يمرح مرحا والدليل عليه قراءة بعضهم فيما حكاه يعقوب مرحا بالكسر
الثاني انه على حذف مضاف اي ذا مرح ما لك انه مفعول من اجله والمرح
مثله السرور والفرح مرح يمرح مرحا فهو مرح فرحا فهو فرح
قوله ظرفا يجوز ان يكون حالا من فاعل تبلغ او من مفعوله او مصدرا
من معنى تبلغ او تميزا او مفعولا له وهذا ان ضعيفان جدا العدم المعنى فيها
ابو الجراح لن تخرق بضم الراء وكسرها ابو حاتم وقال لا نعرفها لغة البتة
قوله كان سيئه كما قرا ابن عامر والكوفيون بضم الهمزة والهاء والتذكير
وترك التنوين وابا قون بفتح الهمزة وتا التانيث منصوبة منونة فالقرا
الاولى اسند فعل ذلك الى جميع ما تقدم وفيه المسي والحسن واضاف السيي الى
ضمير ما تقدم ويويدها ما قرا به عبد الله كل ذلك كان سياته بالجمع مضافا
للضمير وقراة ابي حيوة والمعنى كل ما تقدم ذكره مما امرتم به ونهيتم عنه كان
سيئه وهو ما يهتم عنه خاصة اما مكروها هذا احسن ما يقدر في هذا
المكان واما ما استشكله بعضهم من انه يصير المعنى كل ما ذكر كان سيه
ومن جملة كل ما ذكر المامور به فيلزم ان يكون فيه سيئ فهو استشكال
واه لما ذكرت من تقرير معناه ومكروها خبر كان وحمل الكلام كله على لفظ
كل فلذلك ذكر الضمير في سيبه والخبر هو مكروه واما قراة الباقين
فتحتمل ان تقع الاشارة فيها ذلك الى مصدري النهيين المتقدمين قريبا
وهما تقف ما ليس لك به علم والمشي في الارض مرحا والثاني انه اشير
به الى جميع ما تقدم من المناهي وسيئة خبر كان والجملة على معنى كل ذلك
مكروها حملا على لفظها وقال الزمخشري كلا ما حسنا وهو ان السيئة
في حكم الاسماء بمنزلة الذنب والاثم زال عنه حكم الصفات فلا اعتبار بما بقيه
وكالفرق بين من قرا سيبه وبين قرا سيئا الا تري انك تقول الزنا سيبه
ولا فرق بين من قرا سيبه وبين قرا سيئا الا تري انك تقول الزنا سيبه
كما تقول السرقة سيبة فلا فرق بين اسنادها الى مذكر ومونث وفي نصب
مكروها

مكروها اربعة اوجه احدها انه خبر كان ما بعد اخبرها بما يجوز على الصحيح الثاني
انه بدل من سيبه وضعف هذا بان البدل بالمشتق قليل الثالث انه حال من
الضمير المستتر في عند ربك لوقوعه صفة لسيبه الرابع انه نعت لسيبه
وانما ذكر لان تانيث موصوفه مجازي وقد رد هذا بان ذلك انما يجوز حيث
يسند الى المونث المجازي اما اذا اسند الى ضميره فلا يجوز طلع الشمس طالعة لا
يجوز طالع الا في ضرورة كقوله وبالرمل اعلى اعالها وهذا عند غيره يكسان واما
ابن كيسان فيجيز في الكلام الشمس طلع وطالع واما قراة عبد الله وهي مما
اخبر فيها عن الجمع اخبارا الواحد لسند الواحد مسنده كقوله فاما تريني ولي له
قال الحوادث اودي بها اوقاله ان الحدثان لعب من شانه العبث فعدل عنه كيفما
الورى وقد امد الله ايضا كان سمات بالجمع من غير اضافته وهو خبر كان
وهي تويد قراة الحرميين وابي عمرو قوله ذلك مما اوحى مبتدا وخبر
وذلك اشارة الى جميع ما تقدم من التكاليف وهي اربعة وعشرون نوعا
او هما قوله لا تجعل مع الله الها اخر واخرها ولا تمش في الارض مرحا وما اوحي
من للتبعيض لان هذه بعض ما اوحاه الله تعالى الى نبيه قوله من الحكمة يجوز
فيه ثلثة اوجه احدها ان يكون حالا من عايد الموصول المحذوف تقديره من
الذي اوحاه حال كونه من الحكمة او حال من نفس الموصول الثاني انه متعلق
باوحي ومنا ما تبعيضيه لان ذلك بعض الحكمة واما للابتدا واما للبيان
وحينيذ تتعلق بمحذوف الثالث انها مع مجرورها بدل من ما اوحي قوله
افاصفاكم ربكم الف اصفاعن واو لانه مرصفا يصفو صفوا وهو استفهام
انكار وتوبيخ قوله واتخذ يجوز ان يكون معطوفا على اصفاكم فيكون داخلا في
حيز الانكار ويجوز ان تكون الواو للحال وقد مقدرة عند قوم واتخذ يجوز
ان تكون المتعدية لاثنين فقال ابو البقا ان ثانيهما محذوف اي اولادا والمفعول
الاول هو اناثا وهذا البين يشي بل المفعول الثاني هو من الملايكة قدم على الاول
ولولا ذلك لزم ان يبتدا بالنكرة من غير مسوغ لان ما صلح ان يكون مبتدا صلح ان
يكون مفعولا اول في هذا الباب وما لا فلا ويجوز ان تكون متعدية لواحد كقوله
وتالوا اتخذ الله ولدا ومن الملايكة متعلق باتخذ او بمحذوف على انه حال من النكرة
بعدها قوله ولقد صرفنا العامة على تشديد الراء وفي مفعول صرفنا وجهان

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)